استعداد بوش للتفاوض على صفقة مع كيم ايل سونغ سيكون سابقة لنادي «خمسة + واحد»

تغيير السياسة الامريكية تجاه كوريا الشمالية سيكون اشارة ايجابية بالنسبة لايران

■ اليوم سيجتمع ممثلو «خمسة + واحد» في جلسة ستعتبر مرة اخرى «حاسمة» من اجل التداول في المشروع النووي الايراني. الدول الخمس هي الاعضاء الدائمون في مجلس الامن والواحد هي المانيا المشاركة في العملية بتفويض من الاتحاد الاوروبي.

الا ان احتمالات الوصول الى اتفاق يسمح بتقديم اقتراح متفق عليه الى مجلس الامن اصبحت معدومة. الولايات المتحدة تطالب باتخاذ قرار حازم يتضمن تهديدا بفرض العقوبات على ايران ان لم تتنازل عن حقها في تخصيب اليورانيوم. الصين وروسيا تعارضان ذلك بشدة. بريطانيا وفرنسا تميلان لصالح الموقف الامريكي الا انهما تحاولان التوفيق بين الموقفين، في ذات الوقت.

موقف واشنطن الحازم في الازمة (واسرائيل معها) تلقى في هذا الاسبوع صفعة قوية. لشدة المفاجأة كانت هذه الضربة ذاتية. ادارة بوش وافقت بصورة معاكسة تماما لما نادت به منذ ان وصلت للحكم في كانون الثاني (يناير) 2001 على تغيير سياستها تجاه كوريا الشمالية.

الادارة تقول الان انها مستعدة للتباحث في الصفقة التي تعرضها بيونغيانغ: ايقاف مشروعها النووي مقابل اتفاق سلام بما في ذلك ترتيبات امنية ومعاهدة عدم الهجوم. التغيير الذي يلوح في الافق سيؤثر ايضا على موقفها من طهران في وقت لاحق.

كان هناك بين كوريا الشمالية واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة اتفاق من قبل اكثر من عشر سنوات. كوريا الشمالية انضمت لمعاهدة حظر السلاح النووي ووقعت على اتفاقية مراقبة مع الوكالة الدولية للطاقة النووية وسمحت لمفتشيها بزيارة منشآتها النووية وتعهدت بعدم تطوير اسلحة نووية. في المقابل حظيت باتفاق حول رزمة امتيازات تضمنت امدادها بالوقود النووي والتزام ببناء مفاعلات نووية لانتاج الكهرباء والمساعدات المالية.

ولكن الـ «سي.اي.ايه» اكتشفت قبل ثلاث سنوات بان كوريا الشمالية قد خرقت الاتفاق وانها قد خدعت شركاءها وقامت بانتاج البلوتونيوم سرا وانتجت موادا مستنفذة بكميات تمكنها من تركيب خمس قنابل نووية تقريبا. الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان ردت بغضب وأوقفت امداد كوريا الشمالية بالوقود والدعم المالي. بيونغيانغ علقت في ازمة خطيرة ونقص في الاغذية والكهرباء.

نظام كيم ايل سونغ الدكتاتوري رد بالمثل وخرجت بيونغيانغ من معاهدة حظر نشر السلاح النووي ومن الوكالة. وباعت الصواريخ والمعلومات النووية لدول الشرق الاوسط (ومن بينها ايران) من اجل الحصول على العملات الصعبة. بالاضافة لذلك هددت بمهاجمة جيرانها وعبرت عن قوتها الحثيثة في تطوير الصواريخ بعيدة المدى. في الاونة الاخيرة كشفت الاقمار الصناعية الغربية صاروخا جديدا عابرا للقارات يصل مداه الى 4 الاف كيلومتر وبامكانه الوصول حتى الولايات المتحدة. الصور أظهرت أيضا ان العمل قد استؤنف في مفاعل بيونغ بيون.

كان بامكان ادارة بوش ان تطالب مجلس الامن ـ كما تفعل مع ايران ـ بفرض عقوبات على كوريا الشمالية. الا انها امتنعت عن القيام بذلك لسببين اثنين. الاول معارضة قوية من الصين وروسيا جارتي كوريا الشمالية. والثاني هو معارضة كل من اليابان وكوريا الجنوبية حليفتي الولايات المتحدة اللتين تخشيان من أن يؤدي تشديد الحصار على بيونغيانغ الى زيادة مستوى التهديد الذي تمثله. ادارة بوش فضلت العمل عبر الطرق الدبلوماسية نزولا عند طلب حليفاتها ولم تتوجه للعقوبات والتهديدات العسكرية.

ان كانت التقارير صحيحة حول تغيير السياسة الامريكية تجاه كوريا الشمالية فان واشنطن ستتعرض في هذه الحالة لضغوط دولية لتبني نفس السياسة نحو ايران. امريكا وبريطانيا تتعاملان مع ليبيا بنفس الطريقة حيث منحت طرابلس الغرب امتيازات سياسية (استئناف العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن ولندن) واقتصادية (استثمارات شركات النفط) مقابل تنازلها عن اسلحة الدمار الشامل.

الرئيس الايراني محمد احمدي نجاد ومساعدوه الذين يستمدون الدعم من سابقة كوريا الشمالية التي تحدت الغرب اقترحوا في اكثر من مرة البدء في مفاوضات مع واشنطن والان اصبحت احتمالات نجاحهم في الحصول على مآربهم اكبر بعد تغيير السياسة الامريكية تجاه كوريا الشمالية، وكلما اقتربت ايران من الحصول على القنبلة ازدادت الضغوط على بوش لابداء المرونة نحوها. بكلمات اخرى: ما سيحققه تجمع الستة سيكون سابقة لنادي (الخمسة + واحد).

يوسي ملمان
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/23

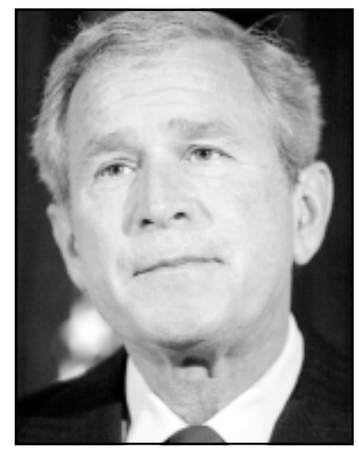
جورج بوش

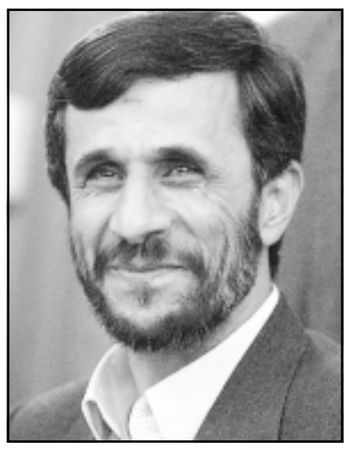
احمدي نجاد

معمر القذافي

المستوطنات غدت مقدسة عند اسرائيل وليس المستوطنين

خطة اولمرت الانطوائية تدور كلها حول «الكتل»

■ في حين يُجهد رئيس الحكومة نفسه ـ بحماسة آخذة في النقص، كما يقولون ـ لتسويق «خطة انطوائه» في الولايات المتحدة، يجوز ان نكف للحظة عن محاولات التدني الى مصالحة، وان نتلبث قليلا عند كلمة واحدة تقوم في مركزها: كلمة «كتلة». تدور خطة السيد اولمرت كلها حول «الكتل». «الكتل الاستيطانية» التي سيُجمع فيها المستوطنون. الكتل التي ستُحاط بالسور الرحيم. الكتل التي ستُرسم حولها الحدود الدائمة التي يحلم بها رئيس الحكومة في يقظته وفي واشنطن.

يوجد منطق اسرائيلي عميق في اختيار هذه الكلمة خاصة. فهي مناسبة لا شبيه لها بـ «سياسة الغموض» تلك، التي تحبها حكومات اسرائيل جدا في مجالات مختلفة عجيبة. لان «الكتل»، في جوهرها، لا يوجد لها مقياس ولا مقدار. لا يوجد لها تخطيط ولا حتى إله (حتى عندما تنشأ باسمه ومن اجله بادي الرأي). ومن جهة اخرى، توجد فيها بشارة واضحة بالنمو غير المراقب، والكبر الأهوج وغزو مكان ليس لها. ولا يوجد شبيه لها في الاصل يصف على نحو دقيق النوايا المطموسة المعالم، والغامضة للسياسة الاسرائيلية. وكذلك قدر لا يُستهان به من العدالة الشاعرية والحقيقة التاريخية يوجدان في الأخذ بهذه الكلمة. لان «الكتلة»، كما يعلم الجميع، هي شيء غير حسن. لا يثير الود. ويثير الذعر. ويُنذر بالسوء. وهي شيء يتطلب أكثر من مرة تدخل الاطباء بمشرط حاد.

لا توجد حاجة الى التشبث فقط بقضية مبحث الاورام السرطانية، فالامر لا يجوز علينا. يمكن ان نجد المس السيء لـ «الكتل» في كل موقع: «غوش» ايمونيم، و«غوش» قطيف و«الكتلة» (غوش) السوفييتية، و«كتلة» الدول غير المنحازة، و«كتلة» حرية ـ ليبرالية عليها رحمة الله.. وهذا يدلنا مرة تلو اخرى على أنه لا ينشأ شيء حسن، كما يبدو، من الـ «غوش» (الكتلة).

وفي هذه المرة، يوجد ايضا طعم مصاحب حريف للانفعالية يصحب استعمال «الكتل» لان قطع الاراضي هذه، هي كل ما بقي من الرؤيا القيصرية الكبيرة. من جميع الأحلام السامية بالملكة من السويس الى الليطاني، ومن البحر الى نهر الاردن. حكومة اسرائيل تحارب الآن من اجل ذلك فقط.

الامر مُتكلف بقدر كبير، الى حد أن الحكومة نفسها يصعب عليها ايجاد ذرائع لإلحاحها على الكتل. لم يعد الحديث عن حرب على الامن في ظاهر الامر، ولا على عمق استراتيجي في ظاهر الامر، ولا على حق الآباء، ولا على وعد سماوي، ولا على مجال عيش. كل هذه الذرائع ذوت منذ زمن، ولم يعد أحد يُجهد نفسه بالتلويح بها. بقي فقط الجشع الكبير والارادة اليائسة للحفاظ ولو على بضع قطع صغيرة من الاراضي المسلوبة من غنيمة حرب الايام الستة. كي لا نخرج سُذجا. ولنعلم أننا قد فزنا مع كل ذلك بشيء ما من الصفقة كلها.

وهكذا، بازاء اعيننا حقا توشك «الكتل» ان تعود لتشغل رسالتها السرطانية. حتى لو حدث ما لا يُصدق ونفذت خطة اولمرت بطريقة ما، فستبقى في مكانها، وتكبر، وتتوسع، وتزداد سمنة (لكثرة المستوطنين الذين «سيُجمعون» فيها)، وستصاب سريعا بالالتهاب الحتمي. وسيعود الجسم كله ليجد نفسه يحارب حربا غبية لا حاجة اليها، تسفك الدم ووحشية. واذا كانت الحرب السابقة «حرب سلامة المستوطنين»، فان الحرب الآتية ستكون «حرب سلامة الكتل». وعندما تجبي هذه الحرب نصيبها المفروض من الدماء، سيقوم زعيم يدرك انه لا مناص من الانفصال عن الكتل ايضا، وسيقترح «خطة التكتل».

وستقوم هذه الخطة على صياغة «كتيلات الاستيطان». وبعد ذلك سنحارب عن «كتيلات الاستيطان»، و«شظايا الاستيطان» و«نُتف الاستيطان» و«فتات الاستيطان».

وكل هذه الحروب، مثل عدد من سابقاتها، كان يمكن أن نوفرها علينا جميعا لو كان الله جل جلاله بعث الينا طبيبا سياسيا شجاعا حاد المشرط، يُخلصنا من هذه الكتل منذ زمن.

ب. ميخائيل
أديب يساري
(يديعوت احرونوت) 2006/5/23

أمام تسيبي لفني فرصة لاصلاح وزارة الخارجية والنهوض بدورها الأساسي

■ تسيبي لفني تُعبر عن الصدق والموضوعية والبُعد عن الاعتبارات السياسية والقدرة على ضبط النفس والميول الشخصية من اجل الهدف الوطني.

هذا الامر ممكن في الواقع السياسي، ولكن بصورة جزئية بالطبع. لفني متموضعة الآن الى جانب ايهود اولمرت في الموقع الذي كان اسحق شامير فيه في آخر عهد مناحيم بيغن: في ديوان وزارة الخارجية، وعلى طابور الانتظار للخلافة. الا انها، خلافا لشتمير، تُعبر عن الاعتدال الفطن. لديها فرصة نادرة ليس فقط للتأثير على اتجاهات السياسة الاسرائيلية، وانما ايضا لجر وزارة الخارجية معها نحو الأعلى. ولكن المؤشرات الاولى الآتية من هناك تثير الشكوك حول قيامها باستغلال الفرصة السانحة.

المشكلة لا تكمن في قوة لفني النسبية في اطار الجهاز الرسمي، فقد ضمنت منذ الآن مقعدا لوزارة الخارجية خلف الطاولة التقريرية في القضايا الامنية ذات الطابع السياسي الصارخ مثل الطلعات الجوية التصويرية في الاجواء اللبنانية. بإصرار من لفني اتفق على انتزاع التقييمات الاستخبارية الدولية من شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، وأن يُحتفظ بها لوزارة الخارجية.

كل هذه الامور لن تتمكن من تغيير الحقائق الاساسية في واقع وزارة الخارجية الذي يتميز بأنماط بشرية مغايرة بعض الشيء لتلك الموجودة في الجيش و«الشاباك» والموساد. هؤلاء يتعاملون مع السلك الدبلوماسي كفتيان يلعبون كرة قدم عنيفة في ملعب المدرسة في الوقت الذي يجلس فيه ابن صفهم الطيب، مصفوف الشعر، جانبا خشية ان تُصاب قدماه بالجروح. التعميم المستخف بالاساليب الدعائية الاعلامية، ويميز بين اصحاب الافعال واصحاب الاقوال، يلحق بعض الظلم بالدبلوماسيين، ذلك لان المقاتلين في داخل الاجهزة الامنية ذاتها يتعاملون بفوقية وتعال مع زملائهم الموظفين والمسؤولين عن الاتصالات والعلاقات الخارجية في المكاتب.

للوهلة الاولى يبدو وكأن هذه ساعة مواتية لوزارة الخارجية، ذلك ان الجيش، بقيادة رئيس هيئة أركانه، دان حلوتس، يسعى الى تقليص تدخله في القضايا المخصصة للمستوى المدني وتعزيز الطابع العسكري العملي على حساب المراهنة على اعطاء تفسيرات وتأويلات للمجريات الدولية.

في الواقع، ليس في وزارة الخارجية من يستغل هذا الوضع، ومن المتوقع استمرار فجوة التأثير بين وزيرة الخارجية وبين طاقم الوزارة. السرية العالية جدا محصورة في ثلة مفضلة من المسؤولين الرفيعين في الوزارة. عملية منح الاستحقاق الامني المعقدة بعد اجتياز اختبارات البوليغراف (جهاز كشف الكذب) وموافقة «الشاباك» والمسؤول عن الامن في وزارة الدفاع تدخل مدير عام وزارة الخارجية ورئيس طاقم الوزير (اعتباره مسؤولا عن الاستخبارات ومطلعا على المواد الخام من مصادر سرية، ومسؤولا عن تصنيفها وفرزها من اجل الوزير) الى قدس الاقداس الاستخباري ـ النووي الامني. يُضاف الى مدير عام الوزارة كل من رئيس القسم الاستراتيجي الذي يتولى قضية الانتشار النووي، ورئيس مركز الابحاث السياسي، واستخبارات الوزارة، الا انه يستثني من ذلك الباحثين في قسم الابحاث السياسي الذين يحتاجون الى المعلومات والمواد من اجل الاضطلاع بمهمتهم.

ايضا لا توجد في وزارة الخارجية الاسرائيلية ـ خلافا لمثيلاتها في الدول الاخرى ـ قدرة انتاجية للتخطيط السياسي وتغذية الحكومة. بين المسؤولين في السلك الدبلوماسي سفراء وشخصيات ممتازة، الا ان طاقم الوزير ضعيف. ولو أضربت وزارة الخارجية شهورا طويلة لما شعر أحد بذلك باستثناء عائلات الاسرائيليين الموجودين في الخارج الذين يحتاجون الى خدمات الوزارة الطارئة.

تغيير هذا الوضع يتطلب من تسيبي لفني أن تستأجر قوى خارجية. اي ان تقوم بإحداث انقلاب بموافقة لجنة ضحاياها الموعودين ـ العاملين فيها ـ وقلم الموظفين في الدولة. البداية ليست واعدة: المدير العام الذي جلبته من وزارة العدل، أهارون ابراموفيتش، يعتبر اختيارا غريبا. ابراموفيتش عُين من طرفها في الاشهر الاخيرة كرئيس لطاقم تحديد المصالح الاسرائيلية في المناطق قُبيل العملية غير معروفة التفاصيل حتى بالنسبة للفني نفسها، إلا أنه يفتقر للثقة المهنية والتجربة السياسية الجوهرية. موظفو الخارجية المدللون لن يساعدوه حتى يقوم هو بمساعدتها.

أمير أورن
مراسل الصحيفة لشؤون الجيش
(هآرتس) 2006/5/23

مُشرعون مغفلون يسنون قوانين مغفلة

الاسرائيليون يعتقدون ان الفلسطينيين يعملون على الحصول على حق العودة مستعملين المحكمة العليا

■ تعارض اكثرية كبيرة من الاسرائيليين حق العودة. وقد كان هذا احد اسباب فشل مؤتمر كامب ديفيد قبل ست سنين. ولكن يتبين ان الاكثرية، والديمقراطية والحكومة، كل اولئك يصبحون أقزاما حيال الحكومة البديلة، التي لها سياسة مخالفة.

الحكومة العليا، حكومة المحكمة العليا، تعيش بجو كله «خطاب الحقوق». سنُلبس حق العودة حق لم الشمل، ونُنحي جانبا قرارات حكومة اسرائيل. في دولة سوية، كان قانون المواطنة يُسن على خلفية متفق عليها: معارضة حق العودة، حتى بواسطة «لم الشمل»، لان اسرائيل أقيمت كدولة يهودية. هكذا فعلوا ويفعلون في هذه الايام في كثير من الدول في اوروبا الغربية. ولكن لا في اسرائيل. بسبب الحكومة العليا، اضطرت وزارة العدل الى ان تُمثل عرضا، والى ان تزعم ان القيود تنبع من حجج امنية لا من حجج سكانية.

وهكذا أملت مواقف رئيس الحكومة العليا، اهارون باراك، شكل القانون وتسويغاته. لا معارضة حق العودة، ولا الحفاظ على أكثرية يهودية، بل «حجة أمنية». لانه منذ ان جاز باجراء خاطف، في عام 1992، في الكنيست قانون أساسي: كرامة الانسان وحريته، الذي يقرر أن دولة اسرائيل هي «دولة يهودية وديمقراطية»، فان تفسير باراك هو ان الاساس الديمقراطي يغلب الاساس اليهودي. وزارة العدل ترقص على ناي الرئيس المفترض، ولا تستطيع الكنيست أن تدافع عن تركيب الدولة السكاني بقوانين الهجرة. فهذه «عنصرية» ليحفظنا الله. في الحقيقة أن القاضية بروكتشيه تكتب أن العلة الحقيقية سكانية لا أمنية، ولذلك ترفض القانون.

التناقض الذي نشأ هو أنه لا يمكن في المحكمة العليا معارضة تحقيق حق العودة لاسباب قانونية. ان ما لم يحصل عليه مفوضو عرفات على طاولة التفاوض، وبضغط الانتفاضة، يحاولون الحصول عليه بوسائل اخرى هي وسائل «خطاب الحقوق». ربما كان باراك، لو كان يتولى رئاسة الحكومة العليا، يقبل سلفا مطالب عرفات، وكان يُوفر علينا الذبح المتبادل منذ خمس سنين ونصف في الانتفاضة الاخيرة. من الصحيح ان الدولة كانت ستختفي من الوجود في خلال عدة سنين، في ضوء هجرة كثيفة للفلسطينيين اليها، لكن «حقوق الانسان» كانت ستُنقذ، وهذا هو الاساس. لا الوجود اليهودي في دولة اسرائيل الذي يمثل في حد ذاته «عنصرية». ان قرار الحكم وتهديد الرئيس باراك (مع استعمال اقوال وزير العدل) لالغاء القانون، هما طور آخر من أطوار التناقض التام الذي يرهق نظام الحكم في اسرائيل، الذي سيطرت المحكمة العليا بواسطة خطاب دستوري فيه على تشكيل صورة الدولة وقيمها، في أعقاب «الثورة الدستورية» التي لم تكن، وهي تقودنا بفعالية قانونية متشددة، الى مواقف عقائدية تقبلها قلة يُستهان بها في الجمهور فقط. لم يبق سوى أن نتذكر باشتياق الاقوال التي قالها اسحق رابين، عن سن القوانين الاساسية للثورة الدستورية: «مُشرعون مغفلون يسنون قوانين مغفلة».

يرؤون بستنغر
عضو اللجنة المركزية في مكتب المحامين
(معاريف) 2006/5/23

«الاجتماعيون» يهاجمون النمو الاقتصادي ويُعدون العدة لقطع شجرته ولا يخجلون من التهام ثماره

■ النمو السريع في الربع الاول من عام 2006 اصاب «الاجتماعيين» بالصدمة. سيكون بامكانهم ان يتحملوا نموا معتدلا بنسبة 4 في المئة ولكن 6,6 في المئة هي نسبة كثيرة جدا. فهم كانوا يتوقعون ان تؤدي خطة بنيامين نتنياهو الى كارثة اقتصادية وركود وبطالة شديدة. وقالوا ايضا ان من الواجب زيادة الضرائب وزيادة النفقات الحكومية. ولكن نتنياهو جاء وفعل عكس ذلك تماما ـ النمو في ذروته والبطالة في انخفاض وهناك فائض في خزينة الدولة من أجل زيادة سلة الادوية.

ولكن «الاجتماعيين» غير مستعدين للاعتراف بأن فلسفتهم قد فشلت، وعليه شرعوا في حملة دعاوية مفادها ان النمو جميل الا انه سيء. المستفيد منه هم الاثرياء وحدهم اما الفقراء فيصبحون اكثر فقرا. الا انهم يتجاهلون المؤشر الاهم: الارتفاع في معدلات التشغيل. معطيات مكتب الاحصاء المركزي تشير الى أن 228 الف شخص قد انضموا الى سوق العمل منذ الربع الثاني من عام 2003 (ذروة الازمة) وحتى الربع الرابع من 2005، البطالة انخفضت في هذين العامين والنصف من 10,5 في المئة الى 8,8 في المئة، وما زال الحبل على الجرار. كيف يمكن الالتفاف على هذا اللغم؟ يقولون ان كل الوظائف المضافة عبارة عن وظائف جزئية لا تساوي شيئا. فهل هذا صحيح؟ الاغلبية 164 الف وظيفة جزئية. الاقلية 56 الفا هي وظائف كاملة. أما باقي الثمانية آلاف وظيفة فهي وظائف اشخاص غائبين بصورة مؤقتة. أوليس 56 الف وظيفة مسألة ذات قيمة، الا يعني ذلك ان 56 الف عائلة قد اصبحت تملك مصدرا للرزق؟ وهل الوظائف الجزئية مسألة سيئة؟ أولم يكن اولئك الاشخاص عاطلين عن العمل تماما قبل ذلك؟ هناك بينهم من يرغب بوظائف جزئية مثل أمهات الاطفال الصغار أحاديات الوالد والطلاب والمسنين والذين يرغبون في مرونة السوق. ومن يرغب في وظيفة كاملة سيحظى بها عندما يواصل الاقتصاد نموه. «الاجتماعيون» يدعون ايضا أن اغلبية الأجيرين لا يتمتعون بجهاز النمو الآن، رواتبهم لم ترتفع، لا بل انها قد انخفضت. ليس هناك شيء أبعد من ذلك عن الحقيقة. حسب معطيات مكتب الاحصاء المركزي بدأ الراتب الحقيقي بالارتفاع بعد عامين من الانخفاض 2002 ـ 2003 بنسبة تبلغ 3,6 في المئة في 2004 ـ 2005 في اغلبية المجالات الاقتصادية. صحيح أن هناك انخفاضات، الا انها ضئيلة وبنسبة لا تزيد على عدة نسب عشرية بالمئة: في البناء وخدمات الضيافة والطعام والمواصلات. مشكلة هذه القطاعات ان العاملين فيها ذوو تعليم منخفض، والحل يكمن في تعليمهم وتدريبهم مهنيا. ولكن بدلا من الحديث عن الاغلبية الكبيرة التي تُحسن وضعها ومستوى حياتها، يتحدث «الاجتماعيون» عن الاقلية فقط في دعاية رخيصة تحتل عناوين الصحف. التحسن الذي طرأ على الاقتصاد خلال السنوات الثلاث الاخيرة واضح. الاغلبية الكبيرة من المواطنين تشعر بذلك. صحيح أن وضع ايتان فرتهايمر قد تحسن جدا ـ بامكانه أن يضيف مئة سيارة قديمة لمجموعته ـ ولكن أصبح بامكان العامل الجديد الذي كان عاطلا عن العمل ان يشتري لنفسه وعائلته سيارة مستعملة مفيدة له أكثر من المئة سيارة التي سيشتريها فرتهايمر. لذلك يجب ان ينظروا الى التحسن المحتم الذي نجم عن النمو الاقتصادي، وان لا يكتفوا بالتركيز على الفجوة النسبية القائمة بين الاغنياء والفقراء.

«الاجتماعيون» غير مستعدين للاعتراف بذلك، هم غير مستعدين للادراك بان التغير قد حدث بفضل التقليصات في الميزانية وتخفيض الضرائب واقتصاد السوق والمنافسة والاصلاحات والخصخصة. هم غارقون في ذاتهم ويقومون بتوزيع ثمار النمو الاقتصادي التي لم يغرسوها بدون خجل. هم لا يكتفون بأكل الثمار التي زرعها غيرهم، بل ويهاجمون الاقتصاد الحر. والاسوأ من ذلك أنهم يشحذون البلطات لقطع شجرة النمو كلها.

نحميا شترسلر
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/23

حان الوقت لنحظى باستقلال اقتصادي أكبر

المساعدة الامنية الامريكية المقدمة الى اسرائيل مخصصة في الأساس لدعم الصناعة الامريكية وتضر الانتاج الاسرائيلي

■ كيف كنتم تشعرون لو كنتم تساعدون احد اقرباء العائلة ماليا، وهو يواصل بعد ان تحسن وضعه الاقتصادي تحسنا عجيبا حلبكم، بل يفعل ذلك بمعدل آخذ في الازدياد؟ هذا ما يجب أن يشعر به مواطنو الولايات المتحدة، المشاركون في العبء الأمني لدولة اسرائيل على نحو لا شبيه له في الماضي.

تزيد المساعدة الأمنية الامريكية بمقدار 60 مليون دولار في كل سنة، وغدت تقرب من 2,4 مليار دولار. بمقابلة ذلك، النصيب الذي تتهيأ حكومة اسرائيل لتخصيصه للامن من ميزانية الدولة، اي على حساب دافعي الضرائب الاسرائيليين، آخذ في التضاؤل. وهكذا يكون أنه من بين الـ 43 مليار شاقل من الميزانية الامنية في عام 2006، يضيف مواطنو الولايات المتحدة الى كل ثلاثة شيكل يُفردها مواطنو اسرائيل لامنهم، شاقلا آخر.

ورغم هذه المعطيات، عندما يُجرى نقاش عام في البلاد لسؤال كيف تُستعمل فوائض الميزانية، التي تنبع من النماء والمد الاقتصادي، لا يطرح أحد فكرة ان يُقال للولايات المتحدة: شكرا. نحن نُجل السخاء جدا، لكننا نستطيع الاكتفاء بمساعدة أقل.

مضاءلة المساعدة يجب ان تكون ايضا مصلحة اسرائيلية، لانه اذا استثنينا نصف مليار دولار في كل سنة، يجوز للجهاز الأمني أن يستبدلها بالشيكل، يجوز استعمال سائر المال فقط من اجل الشراء من الولايات المتحدة.

النقص بالشيكل من جهة وفائض الدولارات من جهة اخرى، هما سبب أن الجيش الاسرائيلي يستعمل المساعدة الامنية لا من اجل شراء طائرات متقدمة فقط، بل من اجل تمويل الملابس بل الغذاء. والنتيجة الحتمية هي ان الاستدعاءات من الصناعة المحلية، القريبة من مائدة جهاز الامن، تتضاءل. لسوء الحظ، المصانع التي تدخل في صعوبات نتيجة هذه العملية، تقوم في مناطق الضواحي خاصة، حيث لا يوجد للعمال عمل بديل.

يمكن ان نستدل على مبلغ خطر التعلق الاقتصادي الامني لاسرائيل، بالكشف الصحافي أمس في صحيفة «معاريف». نشر ان سلاح الجو يزن شراء طائرات مقاتلة من اوروبا الغربية، أو من روسيا، في المستقبل لان الولايات المتحدة ليست مستعدة لان تُركب على الطائرات المقاتلة المستقبلية، اف 35 نظما قتالية متقدمة تنتجها اسرائيل. هذه النظم هي التي تمنح سلاح الجو امتيازه النوعي الاكثر أهمية من ناحيتها. ان قرار عدم التمكين من تركيب نظم اسرائيلية ينبع ايضا من ان الروابط الامريكية لها مصلحة في خنق الشركات الامنية الاسرائيلية التي تنافسها بنجاح في أنحاء العالم. لا يوجد لسلاح الجو، من جهته، خيار حقيقي في ان يبتاع في المستقبل طائرات من خارج الولايات المتحدة، لان جميع ميزانية شرائه تمولها اموال المساعدة. هذا شرك.

ان تعلق جهاز الامن الاسرائيلي بالمساعدة الامريكية أفضى ايضا الى ان تقيم أخيرا فرعا كاملا في وزارة الدفاع غايته كلها تمكين الامريكيين من الرقابة على التصدير الامني الاسرائيلي. في ظاهر الأمر، نبع المطلب الامريكي اقامة الفرع الجديد من ارادتهم منع تسرب التقانة التي تصدر عنهم الى دول معادية. وفي واقع الأمر، مصلحة منع المنافسة الاسرائيلية واضحة.

لم يعد في الامكان تغيير ميزانية 2006، ولكن قبل التخطيط لميزانية 2007 يُحتاج الى قرار اسرائيلي شجاع، من اجل البدء بالفطام التدريجي من المساعدة الامنية. اذا كان وضعنا الاقتصادي قد تحسن، فانه قد حان الوقت لنكون أقل تطفلا على حساب بنك العم سام، وهكذا سنحظى ايضا باستقلال اقتصادي أكبر.

عمير ربابورت
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/5/23

على الحكومة الاسرائيلية ترتيب سلم أولويات ميزانيتها بحيث تخدم مصلحة الشعب

■ اعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت، اثناء النقاش الذي أجرته الحكومة الاسرائيلية يوم الاحد الماضي في جلستها الاسبوعية، أنه طلب من رئيس اللجنة التي تبحث في موضوع «سلة الادوية»، البروفيسور موردخاي شني، عقد اجتماع عاجل للجنة من اجل فحص امكانية ضم دواء «أوفيستين» و«اوربيتوكس» الى هذه السلة.

وقد جاءت هذه الخطوة في أعقاب استمرار إضراب مرضى سرطان الامعاء أمام مقر مبنى الكنيست مُطالبين بضم هذه الأدوية الى سلة الادوية المدعومة من الحكومة، الا ان مصادر مطلعة في اللجنة قالت بأن هذا الطلب لن ينفع، بل انه لا يستطيع أن ينفع بشيء.

فقد سبق لهذه اللجنة الخاصة ان وافقت على ادراج بعض الأدوية الجديدة في قائمة السلة الدوائية للسنة الحالية بمبلغ 467 مليون شيكل. ولكي تكتمل هذه السلة فان اللجنة تطلب زيادة خاصة بمبلغ 345 مليون شيكل لاستكمال الأدوية التي سبق ووافقت عليها، وايضا اضافة مبلغ 122 مليون شيكل اخرى لأدوية ملحقة. ويُذكر أن ثلثي هذه المبالغ هي فقط لتغطية نفقات أدوية خاصة بأمراض السرطان المختلفة، والثلث من اجل مرض الرئة، مع ان الدوائين المذكورين ليسا مشمولين في هذه القائمة.

لا يُعقل أن تعود اللجنة وتغير سلم الأولويات الذي سبق وان حددته في القائمة حتى لو تم إقرار ادراج الدوائين فيها وتمويلهما، فقد ذكر في قرار اللجنة بأنه اذا كانت الدولة معنية بزيادة مبلغ ميزانية السلة الدوائية المدعومة، ومحدد من اجل أدوية خاصة بـ «إطالة أعمار المرضى» (زيادة على مبلغ الـ 467 مليون شيكل)، فان اللجنة ستجتمع لكي تقرر من جديد حول الافضليات، آخذة بعين الاعتبار كل الأدوية الخاصة بإطالة أعمار المرضى، المطروحة للنقاش، بما في ذلك تلك الأدوية، وأن كل ذلك سيُناقش من خلال الاخذ بعين الاعتبار حجم الميزانية ومبلغ زيادتها.

لقد وضعت اللجنة هذا الموضوع في اطاره الصحيح: فالحكومة تقرر حسب سلم أولوياتها القومية العامة حول المبلغ الذي تستطيع تخصيصه من اجل زيادة ميزانية السلة الدوائية، والجهة الفنية التي اعتمدت من اجل تنفيذ هذا الموضوع، هي التي تقرر ما هي الأدوية الضرورية، حسب الأهمية، التي لا بد أن يشملها هذا المبلغ المقتطع من اجلها. وهذه اللجنة ستخطئ في عملها وأهدافها اذا عادت وغيرت من جدول أهمية الأدوية في حال استجابت للضغوط (أو الاضافات المالية) من جانب المرضى، ولا سيما الضغوط الاخرى (الشركات المنتجة للأدوية)، وأن تُغير أفضلياتها أو تُعيد اعتباراتها للأهمية بناء على هذه الضغوط.

مع كل الحب لمرضى سرطان الأمعاء الصعب، فانه لا يمكن ضم ضائقتهم الى ضائقة المرضى العاديين الذين يصابون بأمراض قاسية، والذين يمكن لأدوية جديدة باهظة الثمن أن تساعدهم في الشفاء، مع أن هذه الأدوية لم تشملها القائمة بعد. كل تعامل مع مرض من خلال الخروج عن جدول الأفضليات الذي سبق وحددته اللجنة، سيكون تمييزا لا يُحتمل من الناحية الاخلاقية، ويمكن أن يوصل الى مطالبات قضائية لمرضى وشركات دواء اخرى.

ان الحل الوحيد والممكن لمأساة المرضى الذين يمكن لبعض الادوية أن تساعدهم لم تشملها القائمة التي سبق وان أُقرت ـ مرض سرطان الأمعاء وغيره ـ كان بزيادة المخصصات لها بما يزيد عن 467 مليون شيكل هذه السنة. وزيادة المخصصات لهذه السنة كان يمكن مناقشتها في اطار مناقشة حجم الميزانية العامة للدولة والتي تجري هذه الايام في الكنيست.

ومن المفهوم أن كل زيادة في المخصصات يجب أن تتم من خلال الأخذ بعين الاعتبار موانع زيادة الميزانية العامة لعام 2006، والتي تمت الموافقة عليها في الخطوط الأساسية لتشكيل الحكومة. وهذا الأمر، اذا حدث، سيفرض اجراء تقليص في بعض المرافق الاخرى في الميزانية التي تم الاتفاق عليها ـ ويُسمح لكل اعضاء الكنيست والوزراء بإظهار تضامنهم مع المرضى ـ وذلك ليس بالكلمات والعبارات فقط، بل بالموافقة دون مشاكل، على تغيير أرقام ميزانيات اخرى ذات علاقة بهم، سبق وأن طالبوا بها واتفقوا عليها.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/5/23